وزعم محمد بن شبيب أن الإيمان هو الإقرار بالله والمعرفةُ برسله وبجميع ما جاء من عند الله تعالى مما نص عليه المسلمون: من الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، وكل مالم يختلفوا فيه.

وقال: «إن الإيمان يتبعض، ويتفاضلُ الناسُ فيه، والخصلة الواحدة من الإيمان قد تكون بعض الإيمان، وتاركها يكفر بترك بعض الإيمان، ولا يكون مؤمنا بإصابة كله».

وزعم الصالحي أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط، والكفر هو الجهل به فقط، وأن قول القائل «إن الله تعالى ثالث ثلاثة» ليس يكفر، لكنه لا يَظْهر إلا من كافر، ومن جَحَد الرسل لا يكون مؤمنا، لا من أجل أن ذلك محال، لكن الرسول قال: **«من لا يؤمن بي فليس مؤمنًا بالله تعالى»**[1].

وزعم أن الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، طاعاتٌ وليست بعبادة لله تعالى، وأن لا عبادة له إلا الإيمان به وهو معرفته، والإيمان عنده خصلة واحدة لا تزيد ولا تنقص، وكذلك الكفر خصلة واحدة.

فهذه أقوال المُرْجئة في الإيمان، الذي لأجل تأخيرهم الأعمال عن الإيمان سُمُّوا مرجئة.

الفصل الخامس

في ذكر مقالات الفرق النجارية

هؤلاء أتباع الحسين بن محمد النجار[2] وقد وافقوا أصحابَنَا في أصولٍ، ووافقوا القدرية في أصولٍ، وانفردوا بأصول لهم. فالذي وافقوا فيه أصحابنا قولهم معنا: بأن الله تعالى خالق أكساب العباد، وأن الاستطاعة مع الفعل، وأنه لا يحدث في العالم إلا ما يريده الله تعالى ووافقونا أيضا في أبواب الوعيد، وجواز المغفرة لأهل الذنوب، وفي أكثر أبواب التعديل والتجوير.

وأما الذي وافقوا فيه القدَرية: فنفيُ علم الله تعالى، وقدرته، وحياته، وسائر صفاته الأزلية، وإحالة رؤيته بالأبصار، والقولُ بحدوث كلام الله تعالى. وأكفرتهم القدرية فيما وافقوا فيه أصحابنا، وأكفرهم أصحابنا فيما وافقوا فيه القدرية.

والذي يجمع النجارية في الإيمان قولهم: بأن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى وبرسله، وفرائضه التي أجمع عليها المسلمون، والخضوع له، والإقرار باللسان؛ فمن جهل شيئًا من ذلك بعد قيام الحجة به عليه أو عَرَفَه ولم يُقِرَّ به فقد كفر.

---

(1) رواه أحمد بن حنبل بلفظ : «**ولا يؤمن بالله من لا يؤمن بي**» المسند 4: 70 ، 5 382، 6: 382.

(2) الحسين بن محمد النجار الرازي، أبو عبد الله: (000 - نحو 220 هـ = 000 - نحو 835م) من أهل قم، له مع النظام عدة مناظرات.. وأكثر المعتزلة في الريّ وجهاتها من النجارية. له كتب، منها «البدل» في الكلام، و «المحلوق»، و «إثبات الرسل»، و «الإرجاء»، و «القضاء والقدر» و «الثواب والعقاب» وغير ذلك فهرست ابن النديم: الفن الثالث من المقالة الخامسة. واللباب 3: 215، والإمتاع والمؤانسة 1: 58ن والمقريزي 20 : 350 ووقع اسمه فيه «الحسن» تحريفًا.

وقالوا: «كل خصلة من خصال الإيمان طاعة، وليست بإيمان، ومجموعها إيمان، وليست خصلة منها عند الانفراد إيمانا ولا طاعة».

وقالوا: «إن الإيمان يزيد ولا ينقص».

وزعم النجار أن الجسم أعراض مجتمعة، وهي الأعراض التي لا ينفك الجسم عنها: كاللون، والطعم، والرائحة، وسائر مالا يخلو الجسم منه ومن ضده، فأما الذي يَخْلُو الجسم منه ومن ضده: كالعلم والجهل ونحوهما، فليس شيء منها بعضًا للجسم.

وزعم أيضًا أن كلام الله تعالى عَرَضٌ إذا قُرئ، وجسم إذا كُتب، وأنه لو كتب بالدم صار ذلك الدم المقطع تقطيع حروف الكلام كلاما لله تعالى بعد أن لم يكن كلاما حين كان دما مَسْفُوحًا.

فهذه أصول النَّجارية وافترقوا بعد هذا فيما بينهم في العبارة عن خلق القرآن، وفي حكم أقوال مخالفيهم، فرقا كثيرة، كلُّ فرقةٍ منها تكفر سائرها، والمشهورون منها ثلاث فرق، وهي: البرغوثية، والزعفرانية، والمستدركة من الزعفرانية.

• (1) ذكر البرغوثية منهم:

هؤلاء أتباع محمد بن عيسى الملقب ببرغوث، وكان على مذهب النجار في أكثر مذاهبه، وخالفه في تسمية المكتسب فاعلا، فامتنع منه، وأطلقه النجار. وخالفه أيضًا في المتولِّدَاتِ، فزعم أنها فعل الله تعالى بإيجاب الطَّبْع، على معنى أن الله تعالى طبع الحجر طبعًا يذهب إذا وقع، وطَبَعَ الحيوان طبعا يألم إذا ضرب، وقال النجار في المتولدات بمثل قول أصحابنا فيها: «إنها من فعل الله تعالى باختيار لا طَبْع من طبع الجسم الذي سموهُ مولِّدًا».

• (2) ذكر الزعفرانية منهم:

هؤلاء أتباع الزعفراني الذي كان بالرِّيِّ، وكان يناقض بآخر كلامه أوله، فيقول: «إن كلام الله تعالى غيره، وكل ما هو غير الله تعالى مخلوق»، ثم يقول مع ذلك: «الكلب خير ممن يقول كلام الله مخلوق»[1]. وذكر بعض أصحاب التواريخ أن هذا الزعفراني أراد أن يشهر نفسَه في الآفاق، فاكترى[2] رجلا على أن يخرج إلى مكة يَسُبُّه ويلعنه في مواسم مكة؛ ليشتهر ذكره عند حجيج الآفاق. وقد بلغ حمق أتباعه بالريِّ أن قوما منهم لا يأكلون العَنْجَدَ[3] حرمة للزعفراني، ويزعمون أنه كان يحب ذلك. وقالوا: لا نأكل محبوبه!

• (3) ذكر المستدركة منهم:

هؤلاء قوم من النَّجَّارية يزعمون أنهم استدركوا ما خَفِيَ على أسلافهم؛ لأن أسلافهم منعوا إطْلَاقَ القول بأن القرآن مخلوق، وزعمت المستدركة أنه مخلوق، ثم افترقوا فيما بينهم فرقتين:

---

(1) زاد البغدادي في الملل والنحل أنه: قال يوما في دعاءة على منبره: «يارب القرآن أهلك من يقول: «القرآن مخلوق».

(2) اكترى: استأجر.

(3) العَنْجَدُ: رديء الزبيب.

- فرقة زعمت أن النبي ﷺ قد قال: «**إن كلام الله مخلوق**»[1] على ترتيب هذه الحروف، ولكنه اعتقد ذلك بهذه اللفظة على ترتيب حروفها، ومن لم يقل إن النبي عليه السلام قال ذلك على ترتيب هذه الحروف فهو كافر.

- وقالت الفرقة الثانية منهم: إن النبي عليه السلام لم يقل كلام الله مخلوق - على ترتيب هذه الحروف، ولكنه اعتقد ذلك ودلّ عليه. ومَنْ زعم أنه قال إن كلام الله مخلوق بهذه اللفظة فهو كافر.

ومن هؤلاء المستدركة قوم بالرّيِّ يزعمون أن أقوال مخالفيهم كلها كذب حتى لو قال الواحد منهم في الشمس إنها شمس لكان كاذبًا فيه.

قال عبد القاهر: ناظرْتُ بعض هذه الطائفة بالري، فقلت له: أخبرني عن قولي لك: أنت إنسان عاقل مولود من نكاح لا من سفاح، هل أكون صادقا فيه؟ فقال: أنت كاذب في هذا القول، فقلت له: أنت صادق في هذا الجواب. فسكت خجلا، والحمد لله على ذلك.

الفصل السادس

من فصول هذا الباب

في ذكر الجهمية والبكرية والضِرارية وبيان مذاهبها

• (1) الجهمية:

أتباع جَهْم بن صَفْوَان[2] الذي قال بالإجبار، والاضطرار إلى الأعمال. وأنكر الاستطاعات كلهَا. وزعم أن الجنة والنار تبيدان وتَفْنَيَانِ. وزعم أيضا أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط، وأن الكفر هو الجهل به فقط.

وقال: «لا فِعْلَ ولا عمل لأحدٍ غير الله تعالى، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز، كما يقال: زالت الشَّمْسُ، ودَارتِ الرَّحَى، من غير أن يكونا فاعلين أو مستطيعين لما وصفتا به».

وزعم أيضا أن علم الله تعالى حادث، وامتنع من وصف الله تعالى بأنه شيء أو حَيٌّ أو عالم أو مريد، وقال: «لا أصِفه بوصفٍ يجوز إطلاقُه على غيره كشيء، وموجود، وحي، وعالم، ومريد، ونحو

---

(1) حديث موضوع مكذوب لم يرد في كتاب من كتب السنة الصحيحة أو الضعيفة.

(2) جَهْم بن صفوان، أبو محرز: «000 - 128 هـ = 000 - 745م) نشأ في سمرقند، وقضى زمنًا في ترمذ، ثم رحل إلى الكوفة حيث لقي الجعد بن درهم، وانتقل أخيرًا إلى بلخ، ثم عاد إلى ترمذ، وبقي بها إلى أن خرج في حرب ضد الأمويين وقتل. اشتهر بفصاحة اللسان وقوة الحجة. انظر في ترجمته: الانتصار 181، وميزان الاعتدال 1: 197، والكامل: حوادث سنة 128، وتاريخ الجهمية للقاسمي.